المحاضرة السابعة: النظام الاعلامي السلطوي

1) التعريف بالنظام السلطوي :

تمثل نظرية السلطة أول نظرية جسدت العلاقة بين الصحافة والمجتمع، وقد نشأت خلال القرون الوسطى(القرنين 16 و17) بعد أن ظهرت الصحافة كوسيلة اعلامية في المجتمعات الغربية .وكانت الريبة والشك أساس هذه العلاقة.

نشأت هذه النظرية في القرن السادس عشر والقرن السابع عش انجلترا ، وكانت منتشرة انتشارا عظيما ولا تزال تمارس في كثير من الدول حتى الآن ومصدرها فلسفة السلطة المطلقة للحاكم أو لحكومته أو كليهما معا ، وهو ما برز في نظريات أفلاطون، أرسطو، ميكيافيلي * ، هيغل...إلخ .وغرضها الرئيسي هو حماية وتوطيد سياسة الحكومة القابضة على زمام الحكم وخدمة الدولة، ولتحقيق هذه السيطرة واحكامها فرضت السلطة على وسائل الاعلام قيودا تمثلت فيما يلي:

-**قيد الترخيص** :ظهر في القرن 16 ، وتجمع هذه النظرية بين الملكية العامة والخاصة، إلا أن الحاكم هو صاحب الحق المطلق في السماح بظهور وسائل الاعلام أي أنه صاحب الحق في منح الترخيص لوسائل الاعلام لممارسة عملها، وتمنح هذه الرخصة إلى المخلصين للسلطة المطلقة والى من تطمئن السلطة إلى ولائه، ومن ثم فإن العلاقة بين الصحافة والسلطة السياسية تدور في إطار الولاء للحاكم.

-**قيد الرقابة** :هو نوع جديد الى جانب الترخيص لإحكام سيطرة السلطة على الاعلام، حيث يتم تعيين رقيب يقوم بمراجعة ما تكتبه الصحف في أمور السياسة والدين مراجعة دقيقة ومن ثم خضعت وسائل الاعلام إلى قيود رقابية صارمة سابقة على النشر ولاحقة عليه.

-**قيد العقوبات** :في القرن 17 ازدادت المطبوعات مما جعل الرقابة عليها شبه مستحيلة، كما ظهرت الاحزاب السياسية وأصبحت تمارس العمل الاعلامي، المتمثل في إصدار الصحف والمنشورات، هذا ما أدى بالسلطة الحاكمة إلى ايجاد نوع آخر يدعم قيد الرقابة تمثل في فرض عقوبات شديدة وصارمة على المخالفين للقوانين الاعلامية ولضوابط النشر.

-**قيد المحاكمات** :بتهمة الخيانة العظمى التي كانت توجه للصحفيين إذا لم يرض عنهم الحاكم.

-**منح الأموال السرية** :منحها إلى أصحاب الصحف ومن ثم شراء ذممهم وضمائرهم، كطريقة جديدة للاستيلاء على الاعلام ومن ثم التحكم في الرأي العام حتى يبقى خاضعا لها.

-**فرض الضرائب:** حيث سنت الأنظمة التسلطية بسن تشريع يقضي بفرض ضرائب على الصحف والمنشورات بهدف إرهاقها ماليا أو تخفيف نقد الاعلام لها.

المحاضرة الثامنة: النظام الاعلامي الليبيرالي(نظرية الحرية)

تقوم الصحافة ووسائل الإعلام بدور ووظيفة" المراقبة "، مما يعني مراقبتها لما يدور في المجتمع ومتابعة أداء ووظائف المؤسسات الاجتماعية الأخرى ، ومع هذا المفهوم، نشأ مصطلح آخر يصف الصحافة بالسلطة الرابعة ، مما يعني أن سلطة الصحافة تتنافس مع

باقي السلطات في المجتمع . وكان" إدموند بريك "أول من طرح هذا المصطلح في نهاية القرن الثامن عشر، قاصدا بذلك تنامي دور الصحافة في انجلترا ليواكب الدور الذي تلعبه السلطات الثلاث الأخرى :مجلس اللوردات، الكنيسة،ومجلس العموم.

ويفترض منظرو الليبيرالية أن تعدد الأصوات يؤدي إلى وصول بعض المعلومات والآراء الخاطئة للجمهور ومع ذلك فليس من حق الحكومة أن تقيد هذه المعلومات والآراء لكن عليها أن تسمح للجمهور بأن يهضم كل الآراء والمعلومات وسيقوم بنفسه برفض المعلومات والآراء التي لا تخدم مصلحته وسيستقبل تلك التي تخدم مصلحته وهذا ما عرف باسم عملية" التصحيح الذاتي.

يفترض فلاسفة النظرية أن حق كل فرد ليس في الحصول على المعلومة من مصادرها بحرية، بل حقه في توصيل آرائه الى الآخرين ايمانا بأن النظام الليبيرالي يمثل سوق للأفكار.